JIE
Year/Yıl 2025 | Volume/Cilt 5 | Issue/Sayı 2
Journal of Islamic Economics | İslam Ekonomisi Dergisi

الاقتصاد في العهد الأموي

Ismail Kalash | ismailkalash2@gmail.com | ORCID: 0000-0002-0674-0136
Dr., Dicle University, Institute of Social Sciences, Diyarbakır, Türkiye

بيانات البحث/ Research Information

نوع البحث / Research Type	مقالة / Research Article
تاريخ التسليم/ Date of Submission	12.01.2025
تاريخ القبول / Date of Acceptance	09.04.2025
تاريخ النشر / Date of Publication	15.07.2025
DOI	10.55237/jie.1618116
عطف / Citation	Kalash, I. (2025). "الاقتصاد في العهد الأموي." Journal of Islamic Economics, 5(2):149-178
تحكيم المحكم / Peer-Review	حكمان خارجيان – التحكيم السريّ / Double anonymized - Two external
بيان أخلاقي / Ethical Statement	تم العزو إلى جميع المراجع المستخدمة بشكل صحيح أثناء إجراء البحث وكتابته / While conducting and writing this study, all the sources used have been appropriately cited.
فحص الانتحال / Plagiarism Checks	نعم – Turnitin / Yes - Turnitin
تضارب المصالح / Conflict of Interest	ليس لدى المؤلف أي بيان عن تضارب في المصالح/ The author has no conflict of interest to declare.
شكوى / Complaints	jie@asbu.edu.tr
صندوق الدعم / Grant Support	يعلن المؤلف أنه لم يتلق أي تمويل خارجي أثناء إجراء هذا البحث / The author(s) acknowledge(s) that no external funding was received in support of this research.
حقوق التأليف والترخيص / Copyright & Licence	يحتفظ المؤلفون الذين قاموا بالنشر في مجلتنا بحقوق الطبع والنشر لأعمالهم المرخصة بموجب: CC BY-NC 4.0 / Author publishing with the journal retains the copyright to their work licensed under the CC BY-NC 4.0.

الملخص

ناقش هذا البحث التطور الاقتصادي في ظل الدولة الأموية على مستوى التجارة الداخلية والخارجية والزراعة والصناعة والموارد المالية والنفقات. وبينت النتائج وجود أسواق ومراكز تجارية مهمة انتشرت في ذلك العصر كان أبرزها مدينة دمشق وحلب والبصرة وواسط ومكة والقدس وعدن، واهتمت الدولة الأموية بتشجيع التجارة من خلال توفير العناصر الضرورية كالأمن على الطرق التجارية وبناء الطرق وإقامة الخانات ومحطات الاستراحة. واهتمت الدولة أيضاً بتطوير الزراعة من خلال تحسين وسائل الري وحفر الأنهار وإقامة السدود والجسور. من ناحية أخرى، فقد مارس بعض ولاة الأمويين كالحجاج الشدة والظلم والاجحاف بحق المزارعين. أما على مستوى الصناعة، فقد ازدهرت صناعات مهمة في العهد الأموي كصناعة الزجاج والمنسوجات والملابس وصناعة الأسلحة. وكانت الزكاة والخراج والجزية والصدقات وغنائم الحرب والعشور تشكل الموارد المالية الأساسية للدولة الأموية. أما نفقات الدولة فقد تركزت على الخدمات العامة والنفقات العسكرية. ومن الأمور المهمة التي ساهمت في تطوير الاقتصاد هو طباعة عملة خاصة بالدولة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد، الدولة الأموية، التجارة، الصناعة، الزراعة، الموارد المالية.

JEL Codes: B3, B30

Emeviler Döneminde Ekonomi

Özet

Bu araştırmada Emevi devletinin ekonomik kalkınması iç ve dış ticaret, tarım, sanayi, mali kaynaklar ve harcamalar düzeyinde ele alınmıştır. Sonuçlar önemli pazarların ve ticaret merkezlerinin varlığını göstermiştir; bunların en öne çıkanları Şam, Halep, Basra, Vasit, Mekke, Kudüs ve Aden Aden idi. Emevi devleti, ticari yolların güvenliğini sağlamak, yol yapmak, han ve dinlenme yerleri kurmak gibi gerekli unsurları sağlayarak ticareti teşvik etmekle ilgileniyordu. Devlet ayrıca sulama yöntemlerini iyileştirerek, nehirleri kazarak, barajlar ve köprüler inşa ederek tarımı geliştirmeye odaklanmıştı. Öte yandan Haccac gibi bazı Emevi valileri çiftçilere karşı sert ve adaletsiz uygulamalarda bulunmuşlardı. Endüstriyel düzeyde, Emevi döneminde cam imalatı, tekstil, giyim ve silah imalatı gibi önemli endüstriler gelişti. Ayrıca haraç vergisi, zekât, savaş ganimetleri ve öşür vergilerinin Emevi devletinin temel mali kaynaklarını oluşturduğu makalede gösterilmiştir. Devletin temel harcamalarını ise kamu hizmetleri ve askeri harcamalar oluşturuyordu. Ekonominin gelişmesine katkı sağlayan önemli şeylerden biri de ülkenin kendi para biriminin basılmasıydı.

Anahtar Kelime: Ekonomi, Emevi Devleti, Ticaret, Sanayi, Tarım, Mali Kaynaklar.

Jel Kodları: B3, B30.

Economy in the Umayyad Era

Abstract

This research discussed the economic development in the Umayyad state at the level of internal and external trade, agriculture, industry, financial resources and expenditures. The results showed the presence of important markets and commercial centers, the most prominent of which were Damascus, Aleppo, Basra, Wasit, Mecca, Jerusalem, and Aden. The Umayyad state was interested in encouraging trade by providing necessary elements such as security on commercial routes, building roads, and establishing inns and rest places. The state also focused on developing agriculture by improving irrigation methods, digging rivers, and constructing dams and bridges. On the other hand, some of the Umayyad governors, such as Al-Hajjaj, exercised harshness and injustice against farmers. At the industrial level, important industries flourished during the Umayyad era, such as glass manufacturing, textiles, clothing, and weapons manufacturing. It was also shown that zakat, Haraj tax, tribute, alms, war spoils, and tithes constituted the basic financial resources of the Umayyad state. As for state expenditures, public services and military expenditure formed the basic expenses. One of the important things that contributed to the development of the economy was printing a country's own currency.

Key Words: Economy, Umayyad state, Trade, Industry, Agriculture, Financial Resources.

Jel Codes: B3, B30.

المقدمة

واجهت الدولة الأموية في الفترة الأولى من نشأتها صراعات وحروب داخلية أثرت بشكل كبير على الموارد الاقتصادية وحجم الإنفاق ومجالاته. وقد مر الاقتصاد في العصر الأموي بالعديد من التقلبات التي ارتبطت بحالة الحرب والسلم والاضطراب أو الاستقرار الاقتصادي. وعلى الرغم من أهمية هذه الفترة من التاريخ الاسلامي، فقد اقتصرت الكتابات المرتبطة بها على الجوانب السلبية بسبب تأثرها بالحالة السياسية في الدولة العباسية التي قامت على أنقاض الدولة الأموية، وكانت هذه الكتابات تأتي من اتجاهات فكرية معادية للدولة الأموية. إضافة إلى ذلك، فإن الدراسات التي تناولت تلك الفترة ركزت فقط على جوانب اقتصادية محددة، وتأثرت أيضاً تلك الدراسات بقلة المعلومات الاقتصادية عن ذلك العصر، حيث ركزت أغلب الأبحاث السابقة على منطقة جغرافية محددة أو مجال اقتصادي محدد (الجفري، 1992م، ص 7-8). الدراسة الحالية تتناول بشكل عام جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة الأموية وضمن نطاق جغرافي أوسع وأشمل.

تأتي أهمية البحث الحالي كونه يتناول مرحلة مهمة في التاريخ الاسلامي شهدت الكثير من التقلبات والتغيرات الكبيرة على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (الصلابي، 2008م، ج1، ص 7-20). لقد تم الاعتماد على المنهج السردي والتاريخي، لتحقيق أهداف البحث المتمثلة في الكشف عن الأنشطة الاقتصادية في عصر الدولة الأموية، كالتجارة والزراعة والصناعة وإدارة الدولة للموارد والنفقات.

تم تقسيم بقية البحث إلى ستة أقسام، حيث يتناول القسم الأول النشاط التجاري من خلال عرض الطرق التجارية البرية والبحرية والأسواق والمراكز التجارية والتجارة الخارجية. والقسم الثاني يتناول القطاع الزراعي والأراضي وأنواعها. والقسم الثالث يعرض الصناعة وأهميتها في الدولة الأموية، والجهود المبذولة في تطوير الصناعة. والقسم الرابع يعرض أهم المصادر التي كانت تعتمد عليها الدولة الأموية لتأمين الموارد المالية بالإضافة إلى عرض أوجه الإنفاق والدواوين الرئيسية وسك وتعريب النقود. والقسم الأخير يتضمن خاتمة تعرض أهم النتائج المستخلصة.

1. النشاط التجاري

إن النشاط التجاري المرتبط بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية تطور في عهد الدولة الأموية من خلال الاهتمام بالطرق بين المدن والمحافظة على أمنها وتعزيز دور الأسطول البحري والموانئ بالإضافة إلى بروز العديد من المدن كمراكز تجارية مهمة تحتوي على أسواق حيوية متخصصة في مجالات متعددة.

1.1 التجارة الداخلية

شكلت كل من دمشق وبغداد عقدتي مواصلات مهمة في العهد الأموي والعباسي (الرفاعي، 1997، ص 322)، حيث كانت دمشق –عاصمة الدولة الأموية– مرتبطة بشبكة من الطرق الرئيسة نحو الشرق والغرب. ومن هذه الطرق، الطريق الشرقي الذي يربط بين العاصمة دمشق وخراسان وبلاد فارس وما وراء النهر (الناطور، 1997م، ص 160). حيث كان الطريق الشرقي الرئيسي للقوافل يربط العراق ببلاد الشام عبر الرقة على نهر الفرات، ثم يتجه إلى بلاد فارس، ثم خراسان مروراً بهمدان والري ونيسابور، ثم يصل إلى مرو ومنها يتجه شمالاً نحو بخارى وسمرقند، وشرقاً نحو طالقان وبلخ، ثم بخارى ومنها إلى سمرقند. ومن سمرقند يتابع شرقاً فيعبر نهر سيحون باتجاه الصين. أما الهند فكان التوجه إليها يتم عبر طريقين، الطريق الأول يعبر خراسان باتجاه كابل، ثم يتجه جنوباً نحو السند. أما الطريق الثاني فيجتاز العراق ثم يمر عبر فارس ومنها باتجاه سجستان ثم يواصل جنوباً حتى مصب نهر السند (رحال، 2000م، ص 163–164). أما نحو الغرب، ترتبط دمشق بطريق يتجه نحو فلسطين، ثم مصر، ومنها إلى طرابلس، فالقيروان، ثم يتجه نحو بقية أنحاء المغرب العربي (الرفاعي، 1997، ص 322). أما الجزيرة العربية، فكانت ترتبط بالشام بطريق يبدأ من دمشق متجهاً نحو ذات المنازل، ثم تبوك ووادي القرى، ومنها إلى المدينة، ثم مكة (رحال، 2000م، ص 164).

ساهمت مجموعة من العوامل في ازدهار وتطور التجارة الداخلية في الدولة الأموية. من أهم هذه العوامل المحافظة على الأعراف والتقاليد التجارية السابقة والتي كانت كنظم ثابتة ساهمت في تعزيز عامل الثقة لدى التجار وتسهيل الحركة التجارية. ساهم أيضاً بناء الأسطول في توسيع النشاط التجاري لتجار الشام، خاصة مع غربي أوروبا (رحال، 2000م، ص 166). وقامت الدولة أيضاً بتشجيع التجارة من خلال إنشاء الطرق بين المدن، وبناء الجسور على الأنهار، وإقامة محطات للاستراحة وتوفير الأمن على الطرق (الناطور، 1997، ص 153–161)، ومثال ذلك ما فعله والي البصرة زياد بن أبيه من تعزيز الأمان في طرق البصرة، حتى بات الناس يفتحون أبوابهم لا يخافون سرَقاً (البلاذري، 1996م، ج5، ص 206؛ الطبري، 1967م، ج6، ص 222). وأقيمت على طول الطرق الخانات للمسافرين وبضائعهم ودوابهم، حيث توفر هذه الخانات للمسافرين مكاناً للراحة وتبادل البضائع وعقد الصفقات (الرفاعي، 1997، ص 322). ومثال ذلك، قيام عمر بن عبد العزيز ببناء الخانات، حيث كتب عمر إلى سليمان بن أبي السرىّ، أن اعمل خانات في بلادك فمن مرّ بك من المسلمين فأقروهم يوماً وليلة، وتعهدوا دوابهم، فمن كانت به علة فأقْرُوه يومين وليلتين، فإن كان منقطعاً به فقوّوه بما يصل به إلى بلده (الطبري، 1967م، ج6، ص 567). واهتم الخلفاء أيضاً بطرق قوافل الحج. وفي دمشق كانت تتواجد الخانات والفنادق لخدمة التجار، بحيث

تخصص أماكن في القسم السفلي من الفنادق ليضع فيها التجار بضائعهم ويُقيمون في القسم العلوي (عرفة، 1989م، ص 273).

يمكن الاستنتاج بشكل عام مما سبق أن ازدهار وانتعاش التجارة الداخلية بين المناطق والمدن يعود بشكل كبير إلى التسهيلات التي قدمتها الدولة، وعنصر الأمان الذي ساهم بتعزيز الثقة والاطمئنان لدي التجار.

كانت عاصمة الأمويين دمشق من أهم المراكز التجارية نظراً لموقعها الجغرافي كنقطة تقاطع للطرق الرئيسية، حيث كانت دمشق نقطة التقاء للحجاج الوافدين من مناطق الشمال، ويمضون منها إلى مكة، ثم في طريق العودة يفترقون في دمشق. لقد ساهمت هذه الحركة في جلب كمية كبيرة من البضائع إلى أسواق دمشق، حيث أصبحت دمشق مركزاً للتجارة الشرقية ولتوزيع البضائع إلى مختلف المناطق. وهكذا كانت دمشق وأسواقها مركزاً تجارياً مهماً تتوفر فيه مختلف أنواع البضائع المنتجة محلياً والمستوردة من جميع أنحاء العالم (رحال، 2000م، ص 182).

وأما حلب، فكانت مركزاً مهماً بين خليج البصرة والبحر المتوسط، وبين العراق وسوريا وآسيا الصغرى (الرفاعي، 1997، ص 314). وكانت حلب مركزاً لقوافل العراق وفارس، ونقطة التقاء للقوافل الآتية من الشمال ومناطق ساحل الشام الشمالي والمتجهة إلى العراق (رحال، 2000م، ص 183).

أما البصرة، فكانت تشكل مركزاً ادارياً لمجموعة من المقاطعات الواسعة والغنية، وكان موقعها الجغرافي المميز على الطرف الشمالي من خليج البصرة قد أعطاها مصدراً جديداً للربح، مما ساعد على انتعاش الحياة الاقتصادية فيها. وساهمت الدولة أيضاً في تعزيز هذا الانتعاش من خلال شق الترع والقنوات وإقامة الجسور وحفر الآبار، التي كانت تفيد التجار. وساهمت الدولة أيضاً في نشر الأمن والنظام من خلال القضاء على قطاع الطرق. وكانت البصرة تستورد بشكل أساسي القمح والفضة والذهب والحديد والخشب والمنسوجات، حيث شكلت سوقاً لتصريف البضائع الفائضة في القبائل المجاورة، وكانت الحجاز من أهم البلاد التي نشأت بينها وبين البصرة علاقات تجارية (العلي، 1953م، ص 207). وكانت الكوفة أيضاً على شاطئ نهر الفرات من المراكز التجارية المهمة في العراق، ذات بناء حسن وأسواق عامرة (الإدريسي، 2002م، ص 381).

أما مدينة واسط التي اختطها الحجاج كانت حسنة الأسواق (المقدسي، 1906م، 118)، رخيصة الأسعار (البغدادي، 1977م، ج5، ص 350)، ذات زراعة حسنة وتجارة رائجة نظراً لموقعها الجغرافي الذي تتوسط فيه بين الكوفة والبصرة وبغداد والأهواز وبلاد الجبل (الواسطي، 1986م، ص 25).

أما مكة، فقد بلغت مركزاً تجارياً مهماً في النصف الأول من القرن السادس، حيث كانت سوقاً للقبائل المجاورة بزعامة قريش. ونظراً لوجود مكان عبادة قديم ومهم (الكعبة) في مكة، فقد ربطت الزعامة القرشية بين التجارة والمكانة الدينية المعتبرة لمكة، بحيث أصبحت مكة السوق الرئيسية للجوار بأكمله ومركزاً مهماً للتجارة العالمية التي كانت طريق اليمن – الشام أحد القطاعات المهمة منها. و تميزت القوافل التجارية من مكة إلى بلاد الشام بضخامة حجمها. وقد أدت حروب الردة والفتوح الأولى للمسلمين إلى إبطاء الحركة التجارية، ولكن عوضت الفتوح عن نقص التجارة لسكان الجزيرة الذين انضموا إلى جيوش الفتوح من خلال الغنائم التي وقعت في أيدي الناس. ومع قيام الدولة الأموية وإتمام الفتوح، فُتحت بوابات التجارة من حدود الصين وحوض السند إلى إيبريا، وزالت الحواجز أمام تنقل التجار، حيث كانت الطرق بين بلاد الشام من جهة، والعراق والجزيرة العربية وبيزنطة من جهة أخرى مفتوحة، وازدهرت التجارة والصناعة في بلاد الحجاز وازدادت الرفاهية وسعة العيش نظراً للثروات التي انصبت في تلك المنطقة من الفيئ والعطايا والهدايا، بالإضافة إلى موسم الحج الذي أنعش الأسواق والتجارة في الحجاز (زيادة، 2002م، ص169-176). أما مدينة جدة، فكانت أيضاً من المراكز التجارية المهمة على البحر الأحمر (المقدسي، 1906م، 79).

أما القدس فقد أتاح مركزها كموقع ديني مهم ومقدس بأن تكون ملتقى للحجاج الذين يأتون من الغرب لزيارتها، وأيضاً الحجاج المسلمين الذين يزورونها بعد أداء فريضة الحج في مكة، الأمر الذي ساهم في ازدهار المبادلات التجارية في هذه المدينة (رحال، 2000م، ص 185).

أما مدينة عدن فاشتهرت بموقعها المهم كمرفأ لمراكب الهند، ومنها تنطلق مراكب الهند والسند والصين، وتُجلب إليها مختلف البضائع من الصين، مما ساهم في أن تكون ملتقى للتجار وبلد تجارة (البغدادي، 1977م، ج4، ص 89؛ الإدريسي، 2002م، ص 54).

ووجد أيضاً في مصر وفارس والمغرب العربي والأندلس مدن كثيرة تميزت بكونها أسواقاً كبيرة للتجارة مثل: القاهرة والاسكندرية وبخارى وسمرقند وطرابلس والقيروان وقرطبة وغرناطة وطليطلة وسيراف وسلجماسة (الرفاعي، 1997، ص 315).

أما الأسواق، فقد كانت قبل الاسلام تتسم بالطابع الموسمي، ولكن مع استقرار الاسلام في البلاد التي تم فتحها، بدأت الأسواق الدائمة بالظهور عوضاً عن الموسمية (الناطور، 1997م، ص 154). وكانت الأسواق في الدولة الأموية في بادئ أمرها بسيطة ولم تكن تقع ضمن أبنية محددة ومقسمة لمواقع معينة للباعة. وأصبحت الأسواق اعتباراً من عام 45 هـ أكثر تطوراً، ومثال ذلك قيام زياد بن أبيه بتسقيف الحوانيت لحمايتها من الظروف الجوية (الجفري، 1992م، ص 207). وقد وجّه الخليفة الوليد بن عبد الملك أيضاً اهتماماً كبيراً إلى بناء الأسواق والمصانع (الدوادارى، 1994م،

ج4، ص 245). ومن التطورات التي دخلت أيضاً على الأسواق، تنظيم الأسواق وبناؤها وسط المدينة قرب الجامع (الناطور، 1997م، ص 155)، وأن يكون لكل حرفة مكانها الخاص، حيث تم تنظيم الأسواق في المدن الجديدة كالكوفة وواسط والبصرة والقيروان بأن تكون جانب المسجد وموزعة على أساس الحرف المختلفة (الدوري، 2007م، ص35). ويمكن أن نذكر على سبيل المثال أسواق الموصل (سوق الشعارين: يباع فيه ما يتخذ من الشعر والصوف، سوق القتابين: يتخذ به أقتاب الابل، سوق السراجين، سوق البزازين، سوق الطعام، سوق الحشيش وسوق الدواب) (الديوه جي، 1982م، ص 51)، وأسواق واسط (سوق الطعام، سوق البزازين، سوق العطارين، سوق البقالين، سوق الروزجاريين وسوق الخرازين) (الواسطي، 1986م، ص 39). وتواجد تقسيم الأسواق أيضاً في بلاد الشام، حيث تدل أسماء الأبواب في مداخل المدن على أسواق محددة، كسوق العطارين والقصارين (رحال، 2000م، ص 179). ومن الخصائص البارزة أيضاً للسوق في العهد الأموي عدم تدخل الدولة في تحديد السعر، حيث يُذكر أن عمر بن عبد العزيز رفض التدخل في التسعير عندما ارتفعت الأسعار في عهده وقال "ليس إلينا من ذلك شيء، إنما السعر إلى الله" (الجفري، 1992م، ص 210؛ الناطور، 1997م، ص 157). ولكن كان التدخل في الأسواق يتم أحياناً عند الارتفاع الكبير في الأسعار، حيث يذكر أنه في عام 77 هـ في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان زاد الغلاء في مصر وهلكت الناس جوعاً، فقام والي مصر عبد العزيز بن مروان بفتح مخازن غلاله بالكامل إلا ما يمونه وحاشيته لعام واحد، وأمر أيضاً بذلك لكافة مياسير مصر، فتوفرت الغلال وأنقذت الناس من الهلاك (الدوادارى، 1994م، ج4، ص 216). وكان الاحتكار محدوداً في أسواق الدولة الأموية ولم يؤثر على الأسعار بشكل شامل ومستمر نظراً لوفرة السلع الواردة من الخارج إلى الأسواق وتنوع المنتجات المحلية (رحال، 2000م، ص 179).

أما مراقبة الأسواق، فقد كانت تتم من خلال وظيفة الحسبة التي يؤديها المحتسب. وتعتبر الحسبة وظيفة دينية تساهم في منع الغش والتدليس في المعايش والمكاييل والأوزان (ابن خلدون، 2004م، ج1، ص 407). وتذكر بعض المصادر أن وظيفة الحسبة ظهرت منذ العصر الأموي في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (105-125هـ/724-743م)، حيث تولى مهدي بن عبد الرحمن ثم إياس بن معاوية حسبة السوق في مدينة واسط (أبو زيد، 1986م، ص 63). بالإضافة إلى المراقبة التي كان يؤديها المحتسب، كان بعض الولاة والخلفاء يطوفون أيضاً في الأسواق فينظرون في أحوالها ويحتكم إليهم الناس، ومثال ذلك قيام معاوية بالطواف في أسواق دمشق (ابن كثير، 1992م، ج8، ص 134)، ويُذكر أيضاً أن الخليفة الوليد بن عبد الملك كان يمر بالبقّال فيأخذ حزمة البقل بيده ويقول: بكم تبيع هذه؟ فيقول: بفلس، فيقول: زد فيها فإنك تربح (ابن كثير، 1992م، ج9، ص 165). ويُذكر أيضاً أن امرأة باعت طستاً في سوق الصُّفْر بدمشق فوجده المشتري ذهباً. فقال لها: أما إني لم أشتره إلا على أنه صُفْر

وهو ذهب، فهو لك. فقالت: ما ورثناه إلا على أنه صُفْر فإن كان ذهباً فهو لك. فاختصما إلى الوليد ين عبد الملك فأحضر رجاء بن حيوة فقال: انظر فيما بينهما. فعرضه رجاء على المرأة فأبت أن تقبله، وعرضه على الرجل فأبى أن يقبله. فقال: يا أمير المؤمنين أعطها ثمنه واطرحه في بيت مال المسلمين (ابن عساكر، 1995م، ج1، ص 332). وكان زياد بن أبيه يتدخل أيضاً في ضبط الأسواق في العراق. ومثال ذلك أن زياداً أمر أن لا يباع القَتّ[1] إلا وزناً، فسأل غلاماً له عن قَتّ اشتراه فقال: أخذته كذا وكذا حبلاً بدرهم، فتنكر وركب إلى أصحاب القت فقال لرجل منهم: كيف تبيع القت؟ قال: كذا وكذا حبلاً بدرهم، قال: أولَمْ يأمر الأمير ببيع القت وزناً؟ فقال: أَوَكُلّ ما يأمر الأمير به أطعناه فيه؟! فقطع يده، فلم يُبَع إلا وزناً (البلاذري، 1996م، ج5، ص 233).

يمكن الاستنتاج بأن التطور الأهم الذي طرأ على الأسواق في العهد الأموي هو ظهور التخصص في هذه الأسواق بحسب المهن المختلفة. ولعبت وظيفة الحسبة دوراً مهماً في تطوير وتنظيم الأسواق نظراً للدور الرقابي الذي كان مُناطاً بهذه الوظيفة.

2.1. التجارة الخارجية

اهتم الأمويون بتوسيع نطاق التجارة الخارجية ودعمها من خلال بناء الأسطول الذي عزز ودعم التجارة مع غربي أوروبا (رحال، 2000م، ص 167). اهتمت الدولة الأموية أيضاً بطرق التجارة البحرية وعملت على توفير الأمان لهذه الطرق مما جعلها مفضلة لدى التجار عن غيرها. وساهمت الدولة أيضاً بتطوير صناعة السفن التجارية مما انعكس بشكل ايجابي على النقل والرحلات البحرية التجارية، حيث أصبحت أكثر أمناً وسرعة وأقل تكلفة (الجفري، 1992م، ص 190).

وكانت تتركز الأهمية بشكل خاص في الشام حيث تُبنى السفن على موانئها. وأسس معاوية أيضاً داراً للصناعة البحرية في عكا، وكانت تُصنع السفن أيضاً في ميناء صور وطرابلس حيث تم ترميمهما من قبل معاوية، كما أنه أقام في عام 54هـ داراً لصناعة السفن البحرية في جزيرة الروضة في مصر (شاكر، 2000م، ص 91، 78). ساهمت صناعة السفن بشكل كبير في تطوير وتوسيع التجارة مع دول الشرق الأقصى (مثل الصين والهند) والدولة البيزنطية في الغرب، حيث كانت الدولة الأموية تشكل همزة الوصل بين تجارات الشرق الأقصى والدولة البيزنطية، وكانت وسائل النقل البحري من الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة الأموية في تجارتها الخارجية (الجفري، 1992م، ص 184-185). كانت حركة النقل بالطرق البحرية أكثر نشاطاً نظراً لصعوبة ومشقات الطرق البرية،

[1] – القت: الفصفصة الرطبة من علف الدواب (البلاذري، 1996م، ج5، ص 233).

بالإضافة إلى أن دول الشرق كانت تعتمد بشكل كبير على الطريق البحري في نقل بضائعها إلى العالم الاسلامي (رحال، 2000م، ص 189). لقد كانت الدولة البيزنطية تعتمد بشكل كبير على البضائع الشرقية القادمة من الهند والصين عبر الدولة الإسلامية. وكانت الأقمشة الشرقية والتوابل تشكل أهم هذه البضائع حيث يتم تفريغها في ميناء البصرة ومن ثم نقل هذه البضائع إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط بالشام عبر طريق بري يربط العراق بالشام. وكان هذا الخط التجاري يتم أيضاً بالاتجاه المعاكس من خلال نقل البضائع من بيزنطة إلى ميناء البصرة وثم إلى الشرق الأقصى. شكلت الأقمشة الشرقية والتوابل والحديد أهم السلع التي يتم مبادلتها، في حين كان يتم إعادة تصنيع بعض السلع (مثل معالجة خيوط الحديد الخام) قبل إعادة تصديرها للدولة البيزنطية (الجفري، 1992م، ص 184-185).

اهتمت الدولة أيضاً بتنظيم الموانئ المطلة على الخليج العربي وتزويدها بمراكز لإصلاح السفن، وكان بها أيضاً أسواق كبيرة ومنظمة، مما جعل منطقة الخليج العربي مستودعاً كبيراً للسلع الواردة من الشرق الأقصى ومركزاً مهماً للتمويل التجاري للمدن الداخلية (الجفري، 1992م، ص 190). لقد كانت الطرق الملاحية الهامة والرئيسة متركزة بشكل أساسي في طريقين، الأول هو طريق الخليج العربي، ويعتبر من الطرق الملاحية المهمة للتجارة بين بلاد الشام والشرق الأقصى والصين، حيث كانت تصل التجارة إلى موانئ الخليج العربي، ومن ثم عن طريق نهر الفرات تنقل بحرا وتصل إلى المدن والموانئ الرئيسية في بلاد الشام عبر البادية، ومن ثم إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط (عرفة، 1989م، ص 267). أما الطريق الثاني، فهو البحر الأحمر حيث يعتبر من الخطوط البحرية المهمة للتجارة وينطلق من ميناء القلزم الذي يقع في أقصى الشمال الغربي للبحر الأحمر، ومن ثم يتجه نحو الساحل الغربي إلى شرق أفريقيا، ومن ثم نحو الحجاز واليمن على الساحل الشرقي، وكان هذا الخط ينتهي عند عدن (رحال، 2000م، ص 166).

يمكن القول إنّ اهتمام معاوية بالأسطول وبناء السفن لم يكن فقط لأهداف عسكرية إنما أيضاً لدعم التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.

2. الزراعة

برزت الزراعة كحجر أساس في الاقتصاد في بلاد الشام التي اشتهرت بثروتها الزراعية وأراضيها الخصبة. وكانت الزراعة تعتمد بشكل رئيسي على مياه الأنهار في العراق ومصر والشام، حيث شكلت هذه المناطق مراكز الإنتاج الرئيسة في الدولة الأموية (الجفري، 1992م، ص 167). وقد طور الأمويون وولاتهم مشاريع الري من خلال حفر الأنهار وإقامة السدود والجسور وشق القنوات والجداول ونصب آلات مقاييس الماء (طهبوب، 2004م، ص 155).

وامتازت وسائل الري لدى الأمويين بآلاتهم ووسائلهم ذات التقنية البارعة. ومن هذه الآلات الدلو، وكان يستعمل لرفع المياه من الآبار والخزانات. والدولاب الذي تديره الحيوانات لرفع المياه من النهر لتتجمع في أحواض ثم تجري في مجاري إلى الأرض لريها. والناضح، وهي الإبل المستخدمة في حمل الدلو لري الأراضي. والنواعير، وهي عبارة عن دواليب تدار بواسطة تيار النهر وتحمل كاسات مصنوعة من الخشب لتمتلئ بالمياه ثم تصبها في المكان المخصص (رحال، 2000م، ص 145-146).

وعن أنواع الأراضي، فهي كانت تنقسم إلى أراضي خراجية وأراضي إقطاعية. فُتحت أغلبية أراضي الشام صلحاً بحيث يؤدي أهلها الخراج والجزية للدولة، وتبقى الأرض ملكاً لأصحابها ولكن يدفعون الخراج عنها بحسب مساحتها، ويسقط الخراج عن الأرض إذا أصابها آفة أو غرقت (عرفة، 1989م، ص 85، 153). وأما الإقطاع، فقد كان يشكل الملكية الخاصة للأراضي، وكان الخليفة هو المانح الوحيد للإقطاع، ولا تدخل الأرض في ملكية صاحب الاقطاع إلا اذا نفذ التزامات عملية تؤدي إلى إحياء هذه الأرض (رحال، 2000م، ص 106-107). وكان خلفاء بني أمية يُقطعون الأراضي لبعض ولاتهم بدلاً من منحهم راتباً محدداً (طهبوب، 2004م، ص 150). وقد توسع خلفاء الدولة الأموية في منح الأراضي لأمرائهم وخواصهم. وتواجدت أيضاً أراضي الوقف والأحباس والتي تكون مخصصة للإنفاق على المساجد والفقراء والمجاهدين واليتامى والمنافع العامة (عرفة، 1989م، ص 158-165). أما بالنسبة لسياسة الأمويين في منح الإقطاعات فقد توسعت كثيراً وانحرفت عن الأهداف الأساسية لها التي سار عليها المسلمون الأوائل، فبعد أن كان يُمنح الاقطاع للمجاهدين في سبيل الله والمحتاجين لتأمين مورد رزق لهم، فقد أصبحت تمنح في العصر الأموي للمقربين وأصحاب النفوذ والشعراء (رحال، 2000م، ص 114). وتسامح الأمويون أيضاً مع أقربائهم ومقربيهم في شراء الأراضي الخراجية، وقد نجح الخليفة عمر بن عبد العزيز بإيقاف ذلك لفترة مؤقتة لكن عاد الحال بعده إلى أشد مما كان عليه. وأدى هذا الوضع إلى شكوى وردود فعل قادت إلى ثورات كثورة زيد بن علي (الدوري، 2007م، ص33). وفي أواخر العهد الأموي أخذ العمال يستخدمون العنف والعسف في تحصيل الخراج من الرعايا، مما أدى إلى تشاغل الناس عن الزرع وإهمال الأرض (الرفاعي، 1997، ص 285).

من ناحية أخرى، كانت الأرض تشكل المورد الأساسي للدولة ولذلك فقد تم الاهتمام بها وبناء القناطر والجسور وتحسين وسائل الإنتاج، وأخذت الدولة تُقطع الأراضي لاستصلاحها واستثمارها (بطاينة، 1987م، ص 139). حيث كانت الضرائب المفروضة على الأراضي تشكل أحد الموارد الأساسية لخزينة الدولة، وأدى ذلك إلى الاهتمام بالأراضي. ومثال ذلك قيام معاوية بحفر الأنهار (البلاذري، 1987، ص 499) واستصلاح الأراضي بالإضافة إلى اهتمام

الأمويين بتجفيف المستنقعات وبناء السدود كسد عبد الله بن معاوية قرب الطائف ونهر يزيد بن معاوية يسقي الأراضي المرتفعة في مدينة دمشق. ومن ولاة الأمويين نذكر الحر بن يوسف بن يحيى بن الحكم الأموي، حيث أنعش الموصل من خلال شق نهر من دجلة سنه 108 هـ وإيصال ماءه إلى الموصل، وبلغت النفقة على حفر النهر ثمانية ملايين درهم (الديوه جي، 1982م، ص 44-45). ونذكر أيضاً خالد القسري الذي استصلح مساحات واسعة من الأراضي، ومسلمة بن عبد الملك (أمير العراق 102-103 هـ) الذي اهتم باستصلاح الأراضي وحفر نهرين (السيبين) (الدوري، 2007م، ص33) ، وقام مسلمة أيضاً ببناء سد عظيم على نهر البليخ في الجزيرة الفراتية مما ساهم في زيادة التنمية الزراعية وزيادة ايرادات بيت المال (الصلابي، 2008م، ج2، ص 445). وقام عبد الله بن عامر والي البصرة في عهد الخليفة معاوية بحفر شبكة من الأنهار والقنوات والجداول، والتي ساهمت في انتعاش الحياة الزراعية وزيادة الواردات إلى أن وصلت إلى ستين مليون درهم (طهبوب، 2004م، ص 156).

وقام هشام بن عبد الملك أيضاً باستصلاح الأراضي والاعتماد عليها كأهم مصدر من مصادر وارداته (الدوري، 2007م، ص33). وفي فترة هشام تم نقل بعض القبائل العربية إلى مصر وأمرهم بالزرع وصرف لهم الصدقة من العشور (بطاينة، 1987م، ص 164). وفي الجزيرة شجع الوليد بن عبد الملك على زرع وإحياء بعض أراضي الجزيرة وحفر الأنهار (طهبوب، 2004م، ص 154). وفي فلسطين بنى سليمان بن عبد الملك مدينة الرملة واحتفر فيها آباراً وحفر فيها قناة تدعى بردة (طهبوب، 2004م، ص 157).

واهتم عمر بن عبد العزيز أيضاً بالتشجيع على الزراعة والاهتمام بالأراضي (أبو خليل، 1996م، ص 376؛ شاكر، 2000م، ص 220). وعلى عكس بعض الخلفاء الأمويين الذين اعتادوا على إرهاق المزارعين بالضرائب التي أضرت بمالية الدولة نتيجة لاضطرار المزارعين لبيع أراضيهم وهجرها لشديد ما عليهم، فقد سعى عمر بن عبد العزيز عندما تولى الخلافة إلى إلغاء جميع الضرائب المخالفة للشريعة ورفع الظلم عن المزارعين وتطبيق الحق، مما أدى إلى التأثير بشكل إيجابي على اقتصاد الدولة (الصلابي، 2008م، ج2، ص 312). وتعرض الموالي أيضاً للاستغلال وانتشار ظاهرة تكليف المزارعين بالهدايا في المناسبات التي بدأها معاوية واستمرت، وهي من المظاهر التي أمر عمر بن عبد العزيز بمنعها. وأظهر بعض الولاة شدة تجاه المزارعين، ومثال ذلك ما فعله الحجاج من خلال إجبار الفلاحين بالقوة على العودة لأراضيهم وختم أسماء قراهم على أيديهم (الناطور، 1997م، ص 131-132).

وأما المحاصيل الزراعية، فقد اشتهرت بلاد الشام بشكل خاص بالقمح والشعير نظراً لاعتمادها بشكل رئيسي على مياه الأمطار في ري مزروعاتها، وتليها في الأهمية الكروم والنخيل والزيتون، ومن ثم تأتي باقي الحبوب والفواكه والخضار (رحال، 2000م، ص 147). واشتهرت البصرة بالنخيل (البغدادي، 1977م، ج1، ص 438)، واشتهرت

الطائف بالفواكه والعنب، والكوفة بالنخيل (الإدريسي، 2002م، ص 144، 381). وعن تربية الماشية، فقد لعبت دوراً مهماً في الحياة الزراعية نظراً لكثرة المراعي خاصة في بلاد الشام (حسين، 1974م، ص 135-136).

يمكن الاستنتاج بأن السياسة الزراعية في العهد الأموي ركزت على تطوير وسائل الري واستصلاح الأراضي، ولكن من ناحية أخرى مارس بعض الولاة الاستغلال والعنف ضد المزارعين في تحصيل الخراج، خاصة في أواخر العصر الأموي مما أثر بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي.

3. الصناعة

اهتم الأمويون في عهودهم المختلفة بتطوير الصناعة ورفع مستوى الإنتاج ورعاية وحماية أصحاب الحرف والصناعات (رحال، 2000م، ص 218). وشهدت الصناعة تطوراً كبيراً مع بداية العصر الأموي بفضل الموالي الذين نقلوا أسرار الصناعة إلى غيرهم كصناعة السجاد والنسيج والتحف الفضية والذهبية (الناطور، 1997م، ص 133)، حيث شكل الموالي وأهل الذمة في المدن عامة أهل الحرف والصناعة، وكانوا يعيشون في أسواقهم ولكل صنعة مكانها وعرفها الخاص يتبعه أهلها (الدوري، 2007م، ص35). واشتهرت الشام بشكل خاص بالأعمال الصناعية (كرد علي، 1934م، ص 80). وبشكل عام تركزت الصناعات والحرف بجوار المواد الأولية بهدف تأمين هذه المواد بسرعة وبتكلفة منخفضة. وتأثرت الصناعة في العصر الأموي بطبيعة الاقتصاد الذي غلب عليه النشاط الزراعي، مما أدى إلى انتشار وتطور الصناعات التي تعتمد موادها على قطاع الزراعة مثل صناعة المعاصر والمطاحن والنسيج، وتأثرت الصناعة أيضاً بالتطور العمراني والظروف العسكرية السائدة، حيث تطورت صناعة مستلزمات البناء وصناعة السفن الحربية (الجفري، 1992م، ص 213).

وساهمت عدة عوامل في تقدم الصناعة في الدولة الأموية منها: موقع الدولة الأموية عند ملتقى القارات الثلاث في وسط العالم القديم وامتدادها من حدود الصين شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، وتوفر الأمن والحرية مما سهل حركة المواد والتجار عبر أنحاء الدولة، وتوفر الأموال لدى الأفراد نتيجة الفتوحات الإسلامية والعطاء، والاقبال على شراء المنتوجات التي دخلت حديثاً للبلاد كالألبسة والمنسوجات مما أدى إلى تحسين صناعة النسيج (الناطور، 1997م، ص 133-134). استقدم الأمويون الصناع والمهرة من الولايات الإسلامية الأخرى، حيث ساهم الأمويون في رعاية وتطوير الصناعات التي كانت موجودة في بلاد الشام قبل الفتح الاسلامي (عرفة، 1989م، ص 200-201).

يمكن الاستخلاص بأن أحد الركائز الأساسية التي قامت عليها الصناعة في العهد الأموي هي خبرة الموالي وأهل الذمة في الحرف والمهن المختلفة.

نذكر من أهم الصناعات في العصر الأموي صناعة النسيج، حيث تطورت هذه الصناعة بشكل كبير في الدولة الأموية، وامتازت الملابس المستخدمة بالجودة والنوعية، ووجدت مصانع للنسيج سميت دور الطراز تقوم بصناعة الملابس للأمراء والولاة وكبار موظفي الدولة (الجفري، 1992م، ص 214). ازدهرت تجارة المنسوجات نتيجة الإقبال الكثيف عليها، حيث أصبح لكل طبقة أو جماعة نوع خاص بها، ولكل مناسبة زي خاص بها، وكل ذلك أدى إلى تشجيع الاستيراد وتطور الصناعات المقتبسة (الناطور، 1997م، ص 136-137). وارتبط بتطور صناعة الملابس تطور صناعة الصباغة، ومثال ذلك قيام الخليفة سليمان بن عبد الملك بإنشاء دار الصباغين في مدينة الرملة. وكانت الألوان تُستخرج من النباتات مثل نبات الوسمة والنيلة، والحناء التي كان يستخرج منها اللون الأحمر، وشجرة العفص التي يستخرج منها اللون الأسود (عرفة، 1989م، ص 206-207). واشتهرت أيضاً صناعة الحرير في العصر الأموي، حيث سادت في بلاد فارس والأجزاء الشرقية، وكانت هذه البلاد مزدهرة بصناعة الحرير عندما تم فتحها، واشتهرت عدة مدن بالمنسوجات الحريرية مثل طبرستان وتبريز وسمرقند وشيراز وبخارى وجرجان وغيرها. وفي العراق اشتهرت الكوفة والأنبار والنعمانية والطنافس بالمنسوجات الحريرية. وفي مصر تواجدت مصانع خاصة بإنتاج المنسوجات الحريرية، حيث كانت الخيوط الحريرية تُستورد من الصين ليتم خلطها بخيوط الكتان (الناطور، 1997م، ص 137-139). اشتهرت دمشق أيضاً بجمال ومتانة صناعة الحرير، وافتتح معاوية في دمشق في قصره المسمى بالخضراء مصنعاً للحرير، وأُفتتحت مصانع الحرير أيضاً في صور وحلب، ونتيجة لاشتهار دمشق بصناعة الحرير والمنسوجات فقد سميت المنسوجات باسم المدينة فيقال لها (دامسكو). وقال البدري في وصفه صناعة المنسوجات في بلاد الشام "ومن محاسن الشام ما يصنع فيها من القماش والنسيج على تعداد نقوشه وضروبه ورسومه، ومنها عمل القماش الأطلس بكل أجناسه وأنواعه، ومنها عمل القماش الهرمزي على اختلاف أشكاله وتباين أوصاله، ومنها عمل القماش الأبيض القطني المصدر لأحياء القصور وأموات القبور، وبها أيضاً القماش السابوري بجميع ألوانه وحسن لمعانه" (عرفة، 1989م، ص 208-209).

تطورت أيضاً صناعة الخزف والزجاج في الدولة الأموية، حيث كانت صناعة الخزف تمتاز بالدقة والجودة وتطورت أساليب صناعتها وزخرفتها عما كانت عليه قبل الفتح الاسلامي لبلاد الشرق الأدنى (عرفة، 1989م، ص 216). احتلت كل من العراق والرقة مكانة بارزة في هذا المجال (الناطور، 1997م، ص 151). وأما صناعة الزجاج فقد وُجدت آثار من الزجاج في قصور الأمويين ومساجدهم كالزجاج الملون في قصر هشام بن عبد الملك في الرصافة والزجاج المذهب في قبة الصخرة، حيث بينت هذه الآثار دقة صناعة الزجاج في العصر الأموي (عرفة، 1989م، ص 225). وتأثرت هذه الصناعة كثيراً بابتكارات مهرة الصناع من الموالي (الناطور، 1997م، ص 151).

بينت آثار العصر الأموي تطور فن النحت والزخارف أيضاً، ومن أمثلة الآثار المعمارية التي تدل على عظمة هذه الفنون قصر المشتى الأموي في صحراء سوريا، وقصر قرطبة، وقصر الخليفة هشام في خربة المفجر بوادي الأردن.

وتطورت أيضاً صناعة الحفر على الخشب وأُدخلت عليها أساليب جديدة في العصر الأموي (ديماند، د.ت، ص 90-91، 115).

ازدهرت في العصر الأموي أيضاً صناعة المعاصر والمطاحن، حيث تطورت المطاحن من شكلها البسيط الذي يعتمد على حركة الدواب إلى المطاحن الأكثر انتاجية التي تعتمد على تيارات الماء، وقد أمر هشام بن عبد الملك ببناء ثمانية عشر مطحنة على نهر الموصل (الجفري، 1992م، ص 214-215). تطورت أيضاً صناعة مستلزمات البناء نتيجة للتطور العمراني في الدولة الأموية ومثال ذلك المسجد الأقصى وقبة الصخرة والجامع الأموي بدمشق وتوسعة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (الجفري، 1992م، ص 216). وتطورت أيضاً صناعة التحف المعدنية ومعادن الزينة، حيث انتشرت في المجتمع الأموي أدوات الزينة المعدنية كالحلي الفضية والذهبية والأواني والكؤوس، وانتشر اللؤلؤ والأحجار الكريمة كالياقوت والزمرد والعقيق. وتم ادخال هذه الصناعات من جانب الموالي نظراً لامتلاكهم المعرفة التامة بها (الناطور، 1997م، ص 147-148). ومن الصناعات التي كانت موجودة أيضاً في العصر الأموي صناعة العطور، حيث اهتم الخلفاء الأمويون بالطيب والعطر، واشتهرت الشام برياحينها وأزهارها، واشتهرت دمشق بصناعة عطر الورد (عرفة، 1989م، ص 237). وكانت الكوفة والبصرة أيضاً من المناطق المشهورة بصناعة العطور كماء الورد ودهن البنفسج (الناطور، 1997م، ص 146).

تطورت في الدولة الأموية أيضاً صناعة الأسلحة، حيث اشتهرت دمشق بمهارة خاصة بصنع السيوف وكان لها سوق رائجة (عرفة، 1989م، ص 231). وتطورت أيضاً صناعة الرماح في منطقة البحرين نظراً لكثرة الفتوحات الخارجية والحروب الداخلية في العصر الأموي، حيث زاد الطلب عليها مما أدى إلى تطويرها وزيادة إنتاجها (الجفري، 1992م، ص 217).

4. الإدارة المالية

اعتمدت الدولة الأموية على مجموعة من المصادر المالية كالجزية والخراج وغنائم الحرب والعشور والصدقات من أجل تمويل النفقات التي كانت تتركز بشكل أساسي على النفقات العسكرية ونفقات الخدمات العامة. وساهم كل من تعريب الدواوين وضرب نقود خاصة بالدولة في تنظيم وضبط الشؤون المالية للدولة وتعزيز الموارد المالية.

1.4 الموارد المالية

اعتمد الأمويون على الموارد المالية التي كانت تستند إليها الدولة زمن الراشدين مثل الجزية والخراج وغنائم الحرب والعشور والصدقات. وتأثرت الموارد المالية للدولة سلباً زمن معاوية بسبب الحروب الداخلية في الفترة بين 36هـ و 40هـ. وأما في فترة عبد الملك بن مروان فقد تضررت الموارد المالية للدولة بسبب الحروب التي قادها التوابون والمختار الثقفي

والزبيريون والخوارج إضافة إلى الحرب بين ابن الأشعث والحجاج، إلا أن حركة الفتوحات وقرار عبد الملك بتعريب الدواوين وضرب الدراهم والدنانير قد ساهم بشكل كبير في تعزيز الادارة المالية. وبدا ظاهراً هذا التحسن في خلافة ابنه الوليد التي وُصفت بانها عهد بناء وامتلاك الأرض والذي ساهم بدوره أيضاً في تحسين الوضع الاقتصادي. وأما في عهد سليمان بن عبد الملك فقد استند إلى خزانة الدولة أكثر مما كان يسندها نتيجة للرغبة في صناعة الأمجاد، ومثال ذلك الجيش الذي أرسله لفتح القسطنطينية عام 98هـ، وقد أصاب الجيش الجوع والضرر وجهد جهداً كبيراً، فلما استخلف عمر بن عبد العزيز أرسل إلى الجيش يأمره بالقفول (بطاينة، 1987م، ص 121، 141، 150-154). اتسم عصر عمر بن عبد العزيز بترسيخ قيم العدل ودفع الظلم، واعتمدت سياسته الاقتصادية على اعادة توزيع الثروة بشكل عادل وتحقيق الرفاه الاجتماعي من خلال رد الحقوق لأصحابها وتخفيف الضرائب عن المزارعين وإحياء أراضي الموات والاهتمام بمشاريع البنية التحتية، وزادت في عهده ايرادات الزكاة والعشور والخراج وفاضت ميزانية الدولة (الصلابي، 2008م، ج2، ص 308-315). ولم يكن اهتمام عمر منصباً على زيادة الاموال بقدر ما كان الاهتمام بصلاح الحال وانفاق المال لإفادة الناس (العش، 1985م، ص 268). أمّا في عهد الخليفة يزيد بن عبد الملك، فكان مخالفاً لسيرة عمر بن عبد العزيز وأعاد تعيين ولاة كان قد عزلهم عمر نتيجة لسيرتهم السيئة (الريس، 1969م، ص 257، 261-262). وكتب إلى عمال عمر: أما بعد فإن عمر كان مغروراً غررتموه أنتم وأصحابكم، وقد رأيت كتبكم إليه في انكسار الخراج والضريبة، فإذا أتاكم كتابي هذا فدعوا ما كنتم تعرفون من عهده وأعيدوا الناس إلى طبقتهم الأولى، أخصبوا أم أجدبوا، أحبوا أم كرهوا، حيوا أم ماتوا والسلام (كرد علي، 1934م، ص 114). وأمّا خلفه هشام بن عبد الملك فكان أكثر الخلفاء عناية بالإدارة المالية ووُصفت إدارته بأنها كانت دقيقة ومنتظمة (الريس، 1969م، ص 257، 261-262). وتولى الخلافة من بعده الوليد بن يزيد والذي كان مستهتراً ذا نفس مضطربة تميل إلى الحياة وملذاتها، وأخذ ينفق المال بدون اهتمام وجزافاً على حاشيته، ونتيجة لذلك زادت حاجته للمال ووقع في أخطاء سياسية كبيرة أدت في النهاية إلى استياء الناس منه وثار عليه خصومه وأمراء من بني أمية كان قد انتقص من قدرهم حتى أدى ذلك إلى مقتله عام 126هـ. وقد قاد هذه الثورة يزيد بن الوليد (يزيد الثالث) الذي تولى الخلافة بعد مقتل الوليد. وحاول يزيد أن يقوم بالإصلاح والتقشف، ولكن لم تطل خلافته إلا نحواً من ستة أشهر وتوفي في نفس السنة التي ولي فيها (126هـ). في هذه الفترة كانت الدولة الأموية قد دخل فيها الفساد والشقاق بشكل كبير وبدأت تدخل في مرحلة الانهيار الشامل (العش، 1985م، ص 301-305).

1.1.4 الخراج

الخراج يفيد مقدار المال أو الحاصلات التي فُرضت على الأراضي التي صولح عليها الأعاجم. ويُفرض الخراج على الأراضي التي فتحها المسلمون عنوة، والأراضي التي يتم الاستحواذ عليها دون قتال، والأراضي الموات التي أحياها

المسلمون، ويتم تحصيله إما مبلغاً من المال أو حصة معينة من إنتاج الأرض. أما مقدار الخراج فهو غير ثابت ومتغير بحسب الأزمنة والأسعار وحاجة الدولة، ويتم جبايته بعد المحصول (الرفاعي، 1997، ص 221). وقد أُختلف في أمر أراضي الصلح التي صولح أهلها على الجزية والخراج وذلك فيما إذا أن تصبح هذه الأراضي عشرية عندما يُسلم صاحبها أو عندما يشتريها مسلم، أو أن تبقى أراضي خراجية. أمّا بالنسبة للأراضي التي أُخذت عنوة فتُطرح الجزية عن رأس من أسلم ويبقى الخراج على الأرض ولا يوضع عنها إذا أسلم صاحبها لقول عمر للرجل حين قال (إني قد أسلمت فضع عن أرضي الخراج) فقال: (إن أرضك أُخذت عنوة) (خماش، 1980م، ص 188-190). وقد غال الأمويون كثيراً في تقدير الخراج وخرجوا عن سياسة عمر بن الخطاب وذهبوا في استقصاء ضريبة الخراج إلى أقصى حد (رحال، 2000م، ص 287-288). ومنها كانت التدابير التي اتخذها الحجاج في العراق من خلال إعادة فرض الخراج على الأراضي العشرية التي كانت خراجية، وأدت هذه الاجراءات إلى وقوف العرب والمسلمين الجدد مع ثورة ابن الأشعث (الدوري، 2007م، ص27). وقد ظهر أيضاً نظام الإلجاء، حيث يلجأ صاحب الأرض إلى بعض الكبراء ويسجلها بإسمه هرباً من عسف وظلم الجباة، ويصبح صاحب الأرض مزارعاً للمُلجأ إليه (خماش، 1980م، ص 200). وأعاد الخليفة عبد الملك بن مروان تنظيم الضرائب على الأرض في كل من الموصل والجزيرة وبلاد الشام. حيث جعل الضريبة استناداً إلى قرب الأرض أو بُعدها، فجعل على كل مائة جريب زرع مما قرب ديناراً، وعلى كل ألفي أصل مما بعد ديناراً، وعلى الزيتون على كل مائة شجرة مما قرب ديناراً، وعلى كل مائتي شجرة مما بعد ديناراً، وكان غاية البعد عنده مسيرة اليوم واليومين وأكثر من ذلك، وما دون اليوم فهو في القرب (بن ابراهيم، 1979م، ص 41؛ رحال، 2000م، ص 289-290).

إن الاصلاحات والإجراءات الضريبية في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان قد تم اتخاذها بسبب العجز في موازنة الدولة، حيث برز هذا العجز بسبب التغير الكبير الذي حصل في الأراضي الخراجية ذات الضريبة العالية وتحولها إلى أراضي عشرية. واستمر هذا الأمر حتى عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي حاول معالجة مشكلة الأراضي من خلال إصدار قرار بوقف بيع الأراضي الخراجية للعرب مستنداً بذلك إلى المبادئ والسوابق الإسلامية بأن الأرض هي ملك للأمة ويوضع عليها الخراج بغض النظر عن مالكها سواء كان مسلماً أو من أهل الذمة (رحال، 2000م، ص 289-290). وحدّد عمر سنة 100هـ كنقطة البدء بتطبيق القرار دون الرجوع إلى الأراضي التي سبق أن تملكها العرب وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في الأراضي الخراجية التي امتلكها العرب وتحولت إلى عشرية (الدوري، 2007م، ص28). إلاّ أن التدابير التي اتخذها عمر بن عبد العزيز قد تم إهمالها وتجاهلها من بعده، ولكن على الرغم من ذلك فقد أثمرت هذه الاجراءات من خلال إعادة تطبيقها ربما في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك،

حيث تم فرض الخراج على الأراضي الخراجية بغض النظر عن مالكها سواء كان عربيا أو غير عربي (رحال، 2000م، ص 289-290). وعمل الخليفة عمر بن عبد العزيز على منع التجاوزات والمخالفات في تحصيل الخراج، حيث كتب عمر بن عبدالعزيز، "من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبد الحميد، سلام عليك، أما بعد، فإنّ أهل الكوفة قد أصابهم بلاء وشدة وجَوْر في أحكام الله وسنة خبيثة استنّها عليهم عمال السوء، وإنّ قوام الدين العدل والاحسان، فلا يكوننّ شيء أهم إليك من نفسك، فإنه لا قليل من الإثم، ولا تحمل خراباً على عامر، ولا عامراً على خراب، انظر الخراب فخذ منه ما أطاق، وأصلحه حتى يعمر، ولا يؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رِفق وتسكين لأهل الأرض، ولا تأخذن في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها آيين ولا أجور الضرابين، ولا هدية النيروز والمهرجان، ولا ثمن الصحف، ولا أجور الفيوج، ولا أجور البيوت، ولا دراهم النكاح، ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض، فاتّبع في ذلك أمري، فإني قد وليتك من ذلك ما ولّاني الله، ولا تعجل دوني بقطع ولا صلب، حتى تراجعني فيه، وانظر من أراد من الذرية أن يحج، فعجل له مائة يحج بها، والسلام" (الطبري، 1967م، ج6، ص 569). والنص السابق يشير إلى أنه كانت تؤخذ رسوم تقليدية من الزراعة (الآيين) وهي رسوم من العصر الساساني، بالإضافة إلى ثمن الصحف وهي رقوق تستعمل للكتابة لقضاء مصالح الناس، أما أجور الضرابين فهي أجور عمال الضرب، أما دراهم النكاح فهي دراهم بغايا كان يؤخذ منهن الخراج، وأما أجور البيوت فهي أجور مخازن الغلات (الدوري، 2008م، ص 124).

يمكن القول إنّ ظلم بعض الولاة وعسفهم وعدم التزامهم بالمبادئ الإسلامية في فرض وتحصيل الخراج قد أثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي وعلى استقرار الدولة ككل.

2.1.4 الجزية

كانت الجزية تشكل أحد الموارد الثابتة للدولة الأموية (الصلابي، 2008م، ج1، ص 254). وحدثت بعض المخالفات والتجاوزات في فرضها، ومثال ذلك قرار الحجاج بإعادة فرض الجزية على المسلمين الجدد (الدوري، 2007م، ص27). وقد تم رفع الجزية عن كل مسلم في عهد عمر بن عبد العزيز (كرد علي، 1934م، ص 100).

أمر عمر بن عبد العزيز أيضاً أن يتم الإنفاق على الضعاف وكبار السن من أهل الذمة من بيت مال المسلمين وذلك أنه بلغه أن أمير المؤمنين عمر مر بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس، فقال: ما أنصفناك إن كنا قد أخذنا منك الجزية في شبيبتك ثم ضيعناك في كبرك (خماش، 1980م، ص 213). حيث كتب عمر بن عبد

العزيز إلى عدي بن أرطاة ومن قبله من المسلمين والمؤمنين: أما بعد فانظر أهل الذمة فارفق بهم وإذا كبر الرجل منهم وليس له مال فأنفق عليه (كرد علي، 1983م، ج5، ص 56).

أبدى عمر بن عبد العزيز مرونة من الناحية المالية وعمل على حفظ حقوق بيت المال ومراعاة مبادئ الاسلام حتى سُمي بعمر الثاني، حيث ميّز لأول مرة في تاريخ المسلمين بين الجزية والخراج واعتبر أن الجزية من الضرائب التي تُفرض على غير المسلم وتسقط عنه عند اسلامه ولكن أرضه تبقى خراجية. وقد توقفت سياسة عمر بوفاته سنة 101هـ ولكنها تركت أثراً عميقاً في سياسة الأمويين المالية والزراعية، وتجلى ذلك من خلال محاولة الأشرس بن عبد الله السلمي عامل هشام بن عبد الملك في خراسان للفترة (105-117هـ)، أن يعفي المسلمين في ما وراء النهر من الجزية، ونجح في ذلك، فرغب الوالي بسبب نقص الموارد من جهة وتذمر الدهاقين من جهة أخرى، فأعادوا فرض الجزية على من أسلم. وقد حاول أيضاً نصر بن سيار (116-126هـ) في خراسان التصرف وفق سياسة عمر بن عبد العزيز بإعفاء المسلمين من الجزية ونجح في ذلك (طهبوب، 2004م، ص 158-159).

3.1.4 الزكاة

تعتبر الزكاة من أهم المكونات في النظام المالي الاسلامي وهي ثابتة بالكتاب والسنة، وأحد أركان الاسلام الخمسة. ويكون تحصيلها وإنفاقها من مهام السلطان. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمعها ويقوم على تفريقها، وكذلك فعل أبو بكر وعمر. أما في عهد عثمان فقد كثرت الأموال وتم تفويض الممولين فيما يتعلق بالأموال الباطنة كوكلاء عن الإمام. وأما الأموال الظاهرة كالزروع والمواشي فكان تحصيلها وانفاقها يتم بواسطة الدولة. وبشكل عام حصل نقص في حصيلة الزكاة في العصر الأموي بسبب امتناع الناس عن دفعها للولاة، وتفريقها بمعرفتهم، باستثناء عهد عمر بن عبد العزيز حيث سارع الناس إلى دفعها للدولة ما إن سمعوا بولايته. كما عمل عمر أيضاً على أخذ الزكاة من العطاء، أي خصمها من المنبع مباشرة، والذي بدوره أدى إلى ازدياد أهمية الزكاة كمكون مهم للإيرادات العامة في عهد عمر بن عبد العزيز. وكانت الزكاة في العصر الأموي تُحصّل من قطاعين رئيسين هما الزراعة والتجارة، وكان لها ديوان خاص بها يُسمى ديوان الصدقات (الصلابي، 2008م، ج1، ص 252-253)، حيث كانت مهمة هذا الديوان الإشراف على توزيع أموال الزكاة على المستحقين استناداً لأحكام الشريعة الإسلامية. وعلى سبيل المثال، كان إسحاق بن قبيصة بن ذؤيب يشرف على ديوان الصدقات خلال ولاية هشام بن عبد الملك (الصلابي، 2008م، ج1، ص 253؛ عمر ورمضان، 2017م، ص 271؛ الدوري، 2008م، ص 170).

يمكن الاستنتاج بأن النهج العادل لعمر بن عبد العزيز ساهم بشكل كبير في تعزيز وزيادة الموارد المالية للدولة، وساهم أيضاً في رفع الظلم والاجحاف الذي كان سائداً في عهد ولاة آخرين.

4.1.4 العشور

العشور هي الضريبة التي تفرضها الدولة الإسلامية على الأموال التجارية الصادرة منها والواردة إليها أو التجارة التي ينتقل بها التجار بين أقاليم الدولة. ويجب التفريق بين العشور والعشر، فالعشر هو الزكاة التي يتم فرضها على الخارج من الأرض ولا تجب إلا على المسلم، وهو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، أما العشور فهي ثابتة باجتهاد الخليفة عمر بن الخطاب وصارت إجماعاً نتيجة عدم إنكارها من الصحابة، وهي تُفرض على المسلم والذمي والمستأمن. لم تكن العشور موجودة في عهد الرسول ولا أبي بكر، وأما في عهد عمر فقد توسعت الفتوحات واتسعت الدولة الإسلامية وصار من بين سكانها ذميون ورعايا من الدول الأخرى يمارسون التجارة في الدولة الإسلامية فظهرت هذه الضريبة. والدليل على فرضها في عهد عمر بن الخطاب ما روى عاصم بن سليمان عن الحسن قال: كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب "إن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر" فكتب إليه عمر خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر وخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً وليس فيما دون المئتين شيء (المزيني، 1994م، ص 233-238). ويُذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى يحيى بن سعيد بن زريق بن حيان والذي كان على مكس مصر "انظر من مرَّ عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم العين ومما ظهر من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً، وما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً. فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئاً، وإذا مر عليك أهل الذمة فخذ مما يدبرون من تجاراتهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص بحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً واكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم إلى مثلها من الحول" (ابن ابراهيم، 1979م، ص 137).

5.1.4 الغنائم

الغنائم هي الأموال المستولى عليها بطريق القهر والغلبة من أهل الحرب، وتشمل السلاح والماشية والأسلاب وغيرها. تُوزع الغنائم بحسب النص القرآني (قال تعالى: واعلموا أنَّما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) الأنفال: [41] الخمس للذين ذكرت الآية، والأربعة الأخماس الباقية للفاتحين (المزيني، 1994م، ص 105-106). وفي عهد الدولة الأموية بقيت الغنائم تقسم بين الغانمين، ولكن تقدير الخمس كان يعتمد إلى درجة كبيرة على القائد ودقته في التسجيل أو أن يسجل الرقم الذي يريده بالاتفاق مع كاتبه، حيث كان الخمس يسوغ للولاة أحياناً أو يتم إرساله للخليفة (خماش، 1980م، ص 204). ونتيجة ازدياد حركة الفتوحات في العصر الأموي زادت الغنائم وأصبحت مورداً مهماً لبيت المال (الصلابي، 2008م، ج1، ص 260).

2.4 النفقات

توزعت النفقات بشكل أساسي في الدولة الأموية بين النفقات العسكرية ونفقات الخدمات العامة والبنية الأساسية. نظراً لاتساع مساحة الدولة في العهد الأموي بالإضافة إلى الفتن الداخلية، فقد تطلب الأمر ازدياد حجم النفقات العسكرية خاصة في بداية الدولة الأموية، وكانت هذه النفقات تُشكل رواتب الجند ونفقات الصناعات الحربية (الجفري، 1992م، ص 73). حيث اهتم معاوية بالأسطول الحربي وأنشأ الأسطول في صناعة صور وعكا وطرابلس، وهو أول مسلم غزا في البحر وكان معه 1700 سفينة لما فتح قبرص ورودوس، وقام أيضاً بتنظيم الجيش وزيادة الإنفاق عليه، وهو أول من وضع البريد (كرد علي، 1934م، ص 77). هذا بالإضافة إلى الإنفاق على الخدمات العامة، حيث اعتنى بالزراعة خاصة في الحجاز، واحتفر الآبار وأقام السدود، فشهدت الحجاز الارتقاء على الرغم من طبيعتها القاسية والغير الملائمة، ولكن كان مسعى الخليفة تقليل الاعتماد على الموارد غير الطبيعية مثل العطايا والصدقات وموسم الحج (كرد علي، 1934م، ص 80). ومن أمثلة الإنفاق على الخدمات العامة قيام الوليد بن عبد الملك ببناء مشفى للمجذومين في ضواحي دمشق، وأعطى كل مُقعد خادماً وكل ضرير قائداً (شاكر، 2000م، ص 194). وأجرى الوليد على أصحاب العاهات والمجذومين والعميان، وكان مهتماً بإقامة المصانع وعمران البلاد وبناء الجوامع (كرد علي، 1934م، ص 92). فهو الذي بنى مسجد دمشق، وكان الابتداء بعمارته سنة 87 هـ وقيل 88 هـ، وقد وصفه بعض أهل دمشق بأنه جامع المحاسن كامل الغرائب معدود إحدى العجائب (البغدادي، 1977م، ج2، ص 465).

أما عمر بن عبد العزيز فقد أنفق كثيراً على إصلاح الأراضي والطرق وحفر الآبار وبناء الخانات لأبناء السبيل وإقامة المساجد. قام عمر أيضاً بزيادة رواتب عماله حتى بلغت ثلاثمئة دينار، ولما سُئل عن ذلك أجاب: أردت أن أغنيهم عن الخيانة (شاكر، 2000م، ص 220-221). أما الخليفة هشام بن عبد الملك فقد اهتم بعمارة الأرض وبناء البرك والقنى في طريق مكة وغيرها، وكان أيضاً متقللاً متقشفاً في ذاته، واهتم كثيراً في إصلاح أموال الدولة، وعمل على إصلاح الدواوين واختيار العمال الأمناء البعيدين عن الفساد والرشا (كرد علي، 1934م، ص 114-115).

3.4 تعريب الدواوين

الديوان كلمة كانت في عهد عمر بن الخطاب تعني السجل الذي يُدون فيه أسماء الجند وأُعطياتهم، وعندما تعددت الدواوين أصبح معناها السجل بشكل عام، ومن ثم أصبح المعنى يُطلق على المكان الذي يُحفظ فيه السجل. وكان إلى جانب ديوان الجند يوجد بيت المال حيث تودع فيه الصدقات والغنائم والخراج والجزية. عندما جاء الأمويون توسعت

الأعمال وتعددت الحاجات، مما أدى إلى تعدد الدواوين ونشوء دواوين جديدة. الدواوين الرئيسة في عهد الأمويين كانت ديوان الخراج، والجند، والخاتم، والرسائل، والبريد، والنفقات، والصدقة، والمستغلات، وديوان الطراز. حيث يتولى ديوان الخراج تنظيم جباية الخراج، وهو عماد المالية. أما ديوان الجُند فهو لحفظ أسماء الجند وأوصافهم وأنسابهم وأعطياتهم (الدوري، 2008م، ص 168-171). أما ديوان الخاتم، فكان معاوية أول من أنشأ هذا الديوان بسبب حادثة تزوير حصلت في رسالة إلى زياد أمر فيها بإعطاء حاملها (عمرو بن الزبير) مئة ألف، ففض عمرو الكتاب وجعلها مئتي ألف. فلما رفع زياد حسابه قال معاوية بأنه لم يكتب إلا مئة ألف درهم وكتب إلى زياد يأمره بأن يأخذ مئة ألف منه، فحبسه بها. وكانت تُحفظ في ديوان الخاتم نسخة من أوامر الخليفة ورسائله بعد أن يتم ختم النسخة الأصلية بالشمع وتُحزم (الدوري، 2008م، ص 169؛ الجهشياري، 1938م، ص 24). أما ديوان الرسائل فقد استحدثه معاوية، ويشرف هذا الديوان على الرسائل الواردة من الولايات الإسلامية والرسائل الموجهة من الخليفة إلى عماله. واستحدث معاوية أيضاً ديوان البريد الذي يهدف إلى تسهيل وتسريع الاتصال بين الخليفة وعماله في الأقاليم بعد اتساع نطاق الدولة. حيث كانوا يضعون مضمرات الخيل في عدة أماكن، فإذا وصل صاحب الخبر إلى مكان وتعب فرسه ركب غيره فرساً مستريحاً، وكذلك يفعل في الأماكن التالية حتى يصل بسرعة (سالم، د.ت، ص 409-411). أما ديوان الطراز فيدل على المصنع والمكان الذي تُصنع فيه الطراز. الطراز يدل على ملابس الخليفة والأمراء ورجال الحاشية. واهتم الخليفة عبد الملك بن مروان بالطراز ونظم صناعته بشكل واسع (الصلابي، 2008م، ج1، ص 661). أما ديوان النفقات فكان ينظر في كافة أنواع المصاريف، وكان عمله متصلاً بشكل وثيق ببيت المال. أما ديوان الصدقة فكان ينظر في الصدقات وموارد الزكاة وتوزيعها على مستحقيها. وديوان المستغلات كان ينظر في أموال الدولة غير المنقولة من بيوت وحوانيت وأبنية (الدوري، 2008م، ص 170-171).

إن أول من اهتم بنقل دواوين الدولة إلى العربية هو الخليفة عبد الملك بن مروان، حيث كان أهم الدواوين- ديوان الخراج الذي يشرف على الأمور المالية للدولة- يُكتب باللغات الأجنبية، حيث كان يُكتب في الشام باليونانية، وفي العراق بالفارسية، وفي مصر بالقبطية واليونانية. أصدر عبد الملك أوامره بتعريب الدواوين في الشام عام 81 هـ، وفي العراق عام 82 هـ، وفي مصر عام 86 هـ. كان الهدف الأساسي من تعريب الدواوين هو عدم الاعتماد على الموظفين الأجانب في هذه الدواوين، حيث يَطّلعون على أسرار الدولة وشؤونها (شاكر، 2000م، ص 175-176). وكان من أهداف التعريب أيضاً منع الغش والتزوير في الدواوين وضبط أعمالها والإشراف عليها بدقة (الريس، 1969م، ص 227). كان سليمان بن سعد الخشني من أهل الأردن ولي الدواوين كلها (كرد علي، 1934م، ص 89)، حيث أمره عبد الملك أن يحول الديوان في الشام من الرومية إلى العربية. أما ديوان العراق،

فكان الكاتب عليه زاذان فروخ، فبعد أن قُتل في فتنة عبد الرحمن ابن الأشعث ولى الحجاج مكانه "صالح بن عبد الرحمن"، وعهد إليه الحجاج بنقل الديوان من الفارسية للعربية (الريس، 1969م، ص 228-229).

يمكن الاستخلاص بأن توسع الدولة الأموية أدى إلى تطور وازدياد حجم عمل الدواوين وأهميتها مما شجع الخليفة عبد الملك بن مروان على تعريب الدواوين لضبط شؤون الدولة وإدارتها بشكل أفضل.

4.4 سك النقود

يذكر المقريزي أن أول من ضرب النقود في الاسلام هو عمر بن الخطاب سنة 18 هـ على مثال النقود الفارسية. وجعل وزن الدرهم 14 قيراطاً (الرفاعي، 1997، ص 237). فلما قام عبد الله بن الزبير في مكة (64 هـ) ضرب دراهم مستديرة ونقش على أحد الوجهين محمد رسول الله وعلى الوجه الآخر أمر الله بالوفاء والعدل. وضرب أخوه مصعب ابن الزبير دراهم في العراق. ولما قام عبد الملك بن مروان بعد مقتل عبد الله ومصعب ابني الزبير، ضرب الدراهم والدنانير سنة 76 هـ (الخضري بك، 1986م، ص 569). كانت الدولة الإسلامية قبل عهد عبد الملك تتعامل بالنقود الأجنبية بشكل أساسي. وكانت هذه النقود تتشكل من النقود الرومية والفارسية، حيث كانت الدنانير الذهبية تَرد من بلاد الروم والدراهم الفضية ترد من بلاد فارس. بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية وأصبحت إمبراطورية ممتدة الأطراف، ازداد نشاطها التجاري وأصبحت كمية النقود المتوفرة في الأسواق لا تتناسب مع النشاط المالي للدولة. أحد العوامل الأخرى التي أدت إلى سوء الوضع المالي هو الغش والتزييف الذي دخل على النقود الواردة من فارس في أواخر الدولة الفارسية، حيث يُقر ابن خلدون بأنه ((تفاحش الغش في الدنانير والدراهم))، ((إلى أن جاء عبد الملك وأمر بطباعة العملة)). بالإضافة إلى الغش والتدليس في النقود، فقد برز أيضاً الخلاف بين عبد الملك بن مروان وملك الروم جستيان. وسبب الخلاف كان أن مصر كانت مشهورة بصناعة وتصدير ورق الكتابة إلى دولة الروم، ومقابل ذلك كانت الدولة الإسلامية تحصل على الدنانير الرومية. فأمر عبد الملك بن مروان بأن يتم كتابة "قل هو الله أحد" في صدر هذه الصحف بدل عبارات التثليث والصليب التي كان يرسم عليها، فغضب ملك الروم وهدد بكتابة عبارات على الدنانير تسيئ للمسلمين، فساء ذلك عبد الملك وقرر أن يحقق الاستقلال المالي للدولة ويضمن سلامة العملة، فأمر بإصدار وطباعة العملة الخاصة بالدولة الإسلامية (ضياء الدين الريس، 1969م، ص 219-221). وقد أنشأ عبد الملك دوراً للضرب جمع فيها الطباعين، واهتم عبد الملك بمكافحة الغش من خلال مراقبة أوزان الدراهم والدنانير، وهدد المخالفين بالعقاب الشديد. وقد ساهم توحيد النقد وتعريبه في تحقيق عدة فوائد منها: التحرر من نفوذ العملة الأجنبية؛ ومحاربة الغش والتزييف في العملة؛ وإلغاء التفاوت

في تقدير الصدقات والزكاة، حيث أخذ عبد الملك بعين الاعتبار عند ضرب النقود النسبة القديمة التي أقرها الرسول صلى الله عليه وسلم، فأمر أن يتم ضرب الدراهم على وزن عشرة والدنانير على وزن سبعة مثاقيل (طقوش، 2010م، ص 100-101).

يمكن القول إنّ قيام الدولة الأموية بضرب نقود خاصة بها واستقلالها عن النقود الرومية والفارسية قد تم بهدف دعم الادارة المالية للدولة وتعزيز الايرادات المالية مما ساهم في بناء الاقتصاد على أسس قوية.

شكل رقم 1: وجه دينار أموي[2]

(الرفاعي، 1997، ص 239)

الخاتمة

تناول البحث الأنشطة والأوضاع الاقتصادية في عصر الدولة الأموية. تبيّن من نتائج الدراسة أن الدولة الأموية اهتمت بالتجارة الداخلية والخارجية من خلال توفير عنصر الأمان في الطرق البرية والبحرية، بالإضافة إلى تطوير صناعة السفن

[2] – وجه دينار أموي ضُرب سنة 80 هـ منقوش بكتابة كوفية نصها في الوسط "الله احد، الله الصمد، لم يلد ولم يولد.."، وفي الطوق كتب "ضرب هذا الدينر سنة ثمنين" (الرفاعي، 1997، ص 239).

وتنظيم الموانئ وبشكل خاص الموانئ المطلة على الخليج العربي، حيث شكلت تلك المنطقة مركزاً مهماً للبضائع الواردة من الشرق والصادرة إلى المناطق الداخلية. حيث كان طريق الخليج العربي وطريق البحر الأحمر من الطرق الملاحية المهمة في تلك الفترة. تم أيضاً تشجيع التجارة من خلال بناء الطرق والجسور وإقامة الخانات ومحطات الاستراحة على الطرق الرئيسية. أمّا على مستوى المراكز التجارية، فكانت دمشق عاصمة الدولة الأموية بالإضافة إلى مدينة حلب والبصرة وواسط ومكة والقدس وعدن وعدة مدن أخرى في مصر وفارس والمغرب العربي والأندلس تشكل مراكز تجارية مهمة في العصر الأموي. وتم أيضاً توجيه اهتمام كبير للأسواق من خلال تنظيمها ومراقبتها. تطورت الأسواق بحيث ظهرت الأسواق المتخصصة بمهن وحرف محددة، وتنوعت السلع والبضائع سواء الواردة من الخارج أو المحلية. لعبت أيضاً وظيفة الحسبة دوراً كبيراً في مراقبة وضبط الأسواق ومنع الغش والتدليس. وكانت هذه المهمة تتم أحياناً بواسطة الولاة أنفسهم من خلال قيامهم بالطواف في الأسواق ومراقبة عمليات البيع والشراء.

أما الزراعة، فقد تم الاهتمام بها وتطويرها من خلال مشاريع الري وحفر الأنهار وإقامة السدود والقناطر والجسور واستصلاح الأراضي واستثمارها وتطوير وسائل الإنتاج. ومثال ذلك، قيام الحر بن يوسف بن يحيى بن الحكم الأموي بشق نهر دجلة وايصال ماءه إلى الموصل، وقيام خالد القسري وهشام بن عبد الملك والوليد بن عبد الملك باستصلاح أراضي واسعة، وقيام مسلمة بن عبد الملك بحفر نهر السيبين وبناء سد عظيم على نهر البليخ في الجزيرة الفراتية، وقيام عمر بن عبد العزيز بمنع مظاهر الاجحاف والاستغلال والشدة التي كان يتعرض لها المزارعين. كانت الأراضي تنقسم إلى إقطاعية وخراجية. وكان الخلفاء يُقطعون الأراضي لبعض الولاة بدلاً من تخصيص راتب محدد لهم، ولكن هذه السياسة في منح الاقطاعات قد انحرفت عن أهدافها من خلال منح الاقطاعات للمقربين وأصحاب النفوذ بدلاً من المجاهدين في سبيل الله. وتم أيضاً إعطاء الأفضلية للمقربين في شراء الأراضي الخراجية. من ناحية أخرى، تعرض بعض المزارعين للشدة والظلم والإجحاف من قبل بعض الولاة في الدولة الأموية كالحجاج الذي أجبر المزارعين بالقوة على العودة لأراضيهم، وقام بختم أسماء قراهم على أيديهم. وأدى هذا الاجحاف بحق المزارعين إلى إهمال الأرض والزراعة، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على الموارد المالية للدولة.

أمّا على مستوى الصناعة، فقد اهتمت الدولة الأموية بتطويرها وزيادة الإنتاج وحماية الصّناع والحرفيين. ساهم الموالي وأهل الذمة في نقل أسرار المهن حيث كانوا يشكلون عامة أهل المهن والحرف. وكانت الصناعات تتركز بشكل عام بجانب المواد الأولية مما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج. وساعدت عدة عوامل على تطور الصناعة في الدولة الأموية، منها توفر الأمن وحرية الحركة، وأهمية موقع الدولة الأموية كونها كانت عند ملتقى القارات الثلاث في العالم

القديم. ومن أهم الصناعات في زمن الأمويين كانت صناعة النسيج والملابس، والخزف والزجاج، والمعاصر والمطاحن وصناعة الأسلحة.

أماّ الموارد المالية للدولة فكانت مصادرها من الزكاة والخراج والجزية والصدقات وغنائم الحرب والعشور. وقد أثرت الحروب الداخلية سلباً على هذه الموارد. ومثال ذلك الحروب التي قادها التوابون والمختار الثقفي والخوارج والزبيريون وابن الأشعث. من ناحية أخرى ساهمت حركة الفتوحات وتعريب الدواوين وضرب النقود في تعزيز الموارد المالية للدولة. واتسم عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز بتوزيع الثروة بشكل عادل وزادت في عهدة ايرادات الدولة بشكل عام. واتسم أيضاً عهد هشام بن عبد الملك بالدقة والتنظيم للإدارة المالية. من ناحية أخرى اتسم بعض الولاة كيزيد بن عبد الملك والوليد بن يزيد بسيرة مخالفة تماماً لسيرة عمر بن عبد العزيز.

أما نفقات الدولة فكانت تتوزع بشكل أساسي إلى نفقات عسكرية ونفقات الخدمات العامة. وتم أيضاً في عهد الدولة الأموية تعريب الدواوين في زمن الخليفة عبد الملك بن مروان مما ساهم في تعزيز ودعم إدارة شؤون الدولة بشكل أفضل. بالإضافة إلى تعريب الدواوين، أمر الخليفة عبد الملك أيضاً بطباعة عملة خاصة بالدولة بعد انتشار الغش والتزييف في العملة الأجنبية الواردة من بلاد فارس والروم، وقد ساهم ضرب النقود الخاصة بالدولة في دعم مواردها المالية.

إنّ الدراسة الحالية ركزت على مختلف الجوانب الاقتصادية في الدولة الأموية ولكن تبين من النتائج وجود تباين كبير بين الخلفاء الأمويين في نمط إدارة الأنشطة الاقتصادية. يمكن للدراسات المستقبلية التركيز بالتفصيل أكثر على السياسة الاقتصادية التي كانت مُتبعة لدى كل خليفة على حدى، مما يُمكننا من فهم أعمق وأشمل للاقتصاد في العهد الأموي.

المصادر والمراجع

ابن عساكر (1995)، *تاريخ مدينة دمشق*، تح. محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن كثير (1992)، *البداية والنهاية*. بيروت: دار المعارف.

أبو خليل، شوقي (1996). *الحضارة العربية الإسلامية وموجز عن الحضارات السابقة*. دمشق: دار الفكر.

أبو زيد، سهام مصطفى (1986). *الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية العصر المملوكى*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الإدريسي، أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله (2002). *نزهة المشتاق في اختراق الآفاق*. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

بطاينة، محمد ضيف الله (1987). *الحياة الاقتصادية في صدر الاسلام*. الأردن، دار الفرقان.

البغدادي، شهاب الدين (1977). *معجم البلدان*. بيروت: دار صادر.

البلاذري (1987)، *فتوح البلدان*، تح. عبد الله أنيس الطباع، عمر أنيس الطباع. بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر.

البلاذري، *أنساب الأشراف* (1996)، ج5، تح. سهيل زكار، رياض زركلي. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

بن ابراهيم، أبي يوسف يعقوب (1979). *كتاب الخراج*. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الجفري، عصام (1992). *التطور الاقتصادي في العصر الأموي*، دراسة تحليلية وتقويمية. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة ماجستير.

الجهشياري (1938)، *كتاب الوزراء والكتاب*. تح. مصطفى السقا، ابراهيم الابياري، عبد الحفيظ شلبي. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى.

حسين، فالح صالح فالح (1974). *الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي*. عمان: الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير.

الخضري بك، محمد (1986). *محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية: الدولة الأموية*، تح. محمد العثماني. بيروت: دار القلم، الطبعة الأولى.

خماش، نجدة (1980). *الادارة في العصر الأموي*. دمشق: دار الفكر، الطبعة الأولى.

الدوادارى، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك (1994). *الدرة السمية في أخبار الدولة الأموية*، ج4، تح. جونهيلدجراف واريكاجلاسن. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

الدوري، عبد العزيز (2007). *مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

الدوري، عبد العزيز (2008). *النظم الإسلامية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

ديماند، م.س (د.ت). *الفنون الإسلامية*، تر. أحمد محمد عيسى. دار المعارف بمصر.

الديوه جي، سعيد (1982). *تاريخ الموصل*. مطبوعات المجمع العلمي العراقي.

رحال، عاطف (2000). *تاريخ بلاد الشام الاقتصادي في العصر الأموي*. بيروت– بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى.

الرفاعي، أنور (1997). *الإسلام في حضارته ونظمه الإدارية والسياسية والأدبية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والفنية*. دمشق: دار الفكر.

الريس، محمد ضياء الدين (1969). *الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية*. القاهرة: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

الريس، محمد ضياء الدين (1969). *عبد الملك بن مروان والدولة الأموية*. مطابع سجل العرب، الطبعة الثانية.

زيادة، نقولا (2002). *عربيات حضارة ولغة*. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.

سالم، السيد عبد العزيز (د.ت). *دراسات في تاريخ العرب: تاريخ الدولة العربية*. مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر.

شاكر، محمود (2000). *التاريخ الاسلامي: العهد الأموي*. المكتب الاسلامي، الطبعة السابعة.

الصلابي، علي محمد (2008). *الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار*. بيروت: دار المعرفة، الطبعة الثانية.

الطبري (1967)، *تاريخ الرسل والملوك*. تح. محمد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة: دار المعارف.

طقوش، محمد سهيل (2010). *تاريخ الدولة الأموية*. بيروت: دار النفائس، الطبعة السابعة.

طهبوب، صلاح (2004). *العصر الأموي*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن بن خلدون (2004)، *مقدمة ابن خلدون*، ج1، تح. عبد الله محمد الدرويش. دمشق: دار يعرب، الطبعة الأولى.

عرفة، ثريا حافظ (1989). *الحياة الاقتصادية في بلاد الشام في العصر الأموي*. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، رسالة دكتوراه.

العش، يوسف (1985). *الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداء من فتنة عثمان*. دمشق: دار الفكر، الطبعة الثانية.

العلي، صالح أحمد (1953). *التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري*. بغداد: مطبعة المعارف.

علي، محمد كرد (1934). *الادارة الإسلامية في عز العرب*. القاهرة: مطبعة مصر.

علي، محمد كرد (1983). *خطط الشام*. دمشق: مكتبة النوري، ج5.

عمر، اردلان إسماعيل – رمضان، جارية شكري (2017). "تعريب واستحداث الدواوين فترة حكم الخلفاء الأمويين". *مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية*، 10.

المزيني، أحمد عبد العزيز (1994). *الموارد المالية في الإسلام*. الكويت: دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى.

المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد (1906). *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*. ليدن: مطبعة بريل، الطبعة 2.

الناطور، شحادة علي (1997). *التفاعلات الحضارية في فجر وضحى الاسلام*. اربد: دار الكندي.

الواسطي، أسلم بن سهل الرزاز (1986). *تاريخ واسط*. تح. كوركيس عواد. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى.